دور قيادة الأركان بالحدود الشرقية والغربية في مجال الإمداد خلال الثورة الجزائرية 1958/ 1960

بقلم
د. أحمد مسعود سيد علي
قسم التاريخ ـ جامعة المسيلة ـ الجزائر

ملخص

تعتبر هذه الدارسة جزء من مشروع دراسة شاملة لمحاضر جلسات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دوراته الأخيرة 17/ديسمبر1959/18جانفي1960 ودورة 09/27/ أوت1961، ثم دورة 22/27/02/1962، وأخير الدورة المعلقة في ماي جوان 1962، جزء يتعلق بجهود قادة الثورة في سبيل تحقيق عمليات العبور الكبرى لخطا موريس وشال لإمداد الولايات بالداخل، جهودا سرعان ما تعثرت بعد أن تمكنت إدارة الاحتلال من إحكام قبضتها على الداخل بداية من خريف1959، بعد أن عززت سياسة التطويق الحدودي بإنشاء خط شال بالجبهة الشرقية، ومنه فإن جهود قادة الثورة بالخارج كانت تتحكم فيها وضعية في الكثير من الأحيان كانت تفتعلها سلطات الاحتلال،فلجنتا تنظيم العمليات العسكرية اللتان استحدثتا في أفريل1958، جاءت كمحاولة من لجنة التنسيق والتنفيذ للتخفيف من حدة تذمر قادة الداخل من سياسة التخلي الاضطراري الممارسة تجاه الداخل،وهي أي لجنة التنسيق إذ لجأت إلى استحداث هذين التنظيمين بضم بعض القادة الميدانيين للمعاقل الثورية بالداخل،فإنها مارست فن لطالما مارسته قيادة الثورة بالخارج تجاه الداخل،سواء مع الوفد الخارجي قبل مؤتمر الصومام أو لجنة التنسيق وأخير مع الحكومة المؤقتة،لكن حلول من ذلك النوع لم تخفف حينها من حدة التطويق الذي فرض على الداخل الذي ظل يئن تحت الضربات الموجعة التي كان يتلقاه دون هوادة من طرف جيش الاحتلال، بل ساهمت تلك الحلول في ميلاد نخبة عسكرية جديدة أعطت بدورها دفعا قويا لمسار الثورة ورسمت ملامح قيام الدولة الجزائرية المستقلة .

Summary

This study is a part of the different sessions organized by the national council of the Algerian revolution1959/1962 C.N.R.A. It was related to the forces of the

revolution leaders to pass the two French lines mourise chall and to contact with the inside .but all this forces were stopped because of the invader policy in western face .Also the forces of the revolution leaders outside were suffering from the French policy. However the Coordinating commission C.C.E enlarged its organization and it applied an art by which it participated in the birth of military elite which play a big role and draw the characters of the building of an independence Algerian.

مقدمة:

ظلت مسألة إمداد الداخل بالسلاح خلال الثورة الجزائرية تشكل عمق الصراع الذي جمع قيادة الثورة، منذ الخروج الاضطراري الذي لجأت إليه لجنة التنسيق والتنفيذ في جوان1957، خروجا لم يزد إلا في تكريس سياسة التخلي غير مباشر عن إدارة شؤون الثورة ميدانيا من الداخل والانتقال إلى الخارج، والوضع كذلك تضاعف حجم الخسائر التي سجلت في وحدات جيش التحرير الوطني أمام تصاعد حدة التطويق الحدودي التي انتهجتها إدارة الاحتلال بدءا من جوان 1957، عبر إنشاء خط موريس ثم تعزيز هذا التطويق باستحداث خط موازي آخر بداية من صيف1958، عرف باسم خط شال الأمر الذي ساهم في بداية اختناق الثورة برمتها في الداخل،لأجل ذلك سارعت لجنة التنسيق الثانية-أوت1958، سبتمبر1958،إلى استحداث تنظيمات عسكرية جديدة غير تلك التي أوجدها مؤتمر الصومام لتحقيق عمليات الإمداد نحو الداخل وتفعيل الكفاح المسلح،لكن بالعودة إلى واقع الثورة على طول الجبهتين الشرقية والغربية للجزائر فإن الحاجة إلى هذا التنظيم لم تكن لأجل فك العزلة عن الداخل بل خضعت لحسابات قادة الثورة هناك فرضها تنامي عدد الوافدين من قوافل السلاح من الداخل صوب الخارج والتي ظلت تراوح مكانها هناك بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن العودة ومواجهة الخطوط المكهربة. وعليه فإن مسألة استحداث لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الشرقية والغربية للجزائر في أفريل 1958، من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ هل جاء استجابة لوضع الثورة بالداخل أم لحالة الانسداد التي آلت إليها وحدات جيش التحرير الوطني- وهي التي تشكلت من قوافل السلاح القادمة من الولايات بالداخل لجلب السلاح- المرابطة بالحدود؟وهل نجح هذا التنظيم في تحقيق عمليات الإمداد،وما هي تداعيات فشل أو نجاح هذا التنظيم على المسار التطوري للهيئات القيادية للثورة؟

1- دواعي استحداث قيادة الأركان بالجبهتين الشرقية والغربية:

شهد الثلاثي الأول من سنة 1958، تطورات حاسمة بالنسبة للثورة الجزائرية إن على المستوى الداخلي الذي توج بالتطويق الكلي للحدود الجزائرية الشرقية والغربية بعد أن تم بناء خط موريس الأمر الذي جعل حركة إمداد الداخل بالسلاح تكاد تبدوا شبه مستحيلة، أو على المستوى الإقليمي والعربي للثورة الجزائرية، حيث تعرضت الساحة الإقليمية للثورة للعدوان الفرنسي على الأراضي التونسية بمنطقة الساقية في فيفري 1958 مما أثر سلبا على القواعد الخلفية للثورة هناك،عربيا تضاعف التدخل المصري في الشأن الداخلي للثورة وازدادت رغبة جمال عبد ناصر في احتوائها، وهو ما تجسد عبر التضييق على الإعانات التي كانت تقدمها مصر للثورة بحيث أصبحت تخضع للمساومات والمراقبة الدقيقة مقارنة بالإعانات التي كانت تقدمها جمهورية العراق الفتية بقيادة قاسم علي وجمهورية سوريا[1].

وأمام سياسة التطويق الحدودي التي فرضتها إدارة الاحتلال على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، و بداية تكدس الأسلحة التي كانت تجلبها الثورة بالخارج[2] نحو قواعدها الخلفية بتونس والمغرب سارعت لجنة التنسيق التي اضطرت إلى مغادرة الجزائر منذ شهر مارس1957[3]، نحو تونس سارعت إلى إعادة تنظيم شؤون وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود المشكلة من الوحدات التي كانت قد كلفت بجلب السلاح نحو الداخل وفئة المجندين من اللاجئين الجزائريين، والفارين من الجيش الفرنسي، كما أقدمت لجنة التنسيق على تنظيم عمليات الإمداد ، وفي هذا الإطار جاء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في04 أفريل1958، الذي استحدث الدوائر الثمانية التي شكلت بدورها أنوية لظهور الحكومة المؤقتة لاحقا في سبتمبر1958، كان من بين هذه الدوائر دائرة التسليح والتموين العام التي أسندت قيادتها إلى العقيد أوعمران[4]، وكلفت بتموين لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الغربية والشرقية اللتان استحدثتا في ذات الاجتماع السابق الذكر.

هذا، وقد حددت لجنة التنسيق والتنفيذ وفي ذات الاجتماع مهام لجنة تنظيم العمليات العسكرية بشقيها الشرقي والغربي في: إحداث التنسيق بين الولايات، لإبعاد شبح الصدام فيما بينها وفي حال وقوع ذلك فإن اللجنة تكون بمثابة الحكم، ألزمت اللجنة بإعداد

الإطارات العسكرية، والسياسية والطبية لتعزيز الكفاح المسلح والقيام بالإصلاحات التي تراها تتلاءم مع مستجدات الكفاح المسلح[5].

والظاهر أن إقدام لجنة التنسيق على هذا العمل في هذا التوقيت بالذات – أي إعادة تنظيم القواعد الخلفية للثورة جاء بعد أن تمكنت من إبعاد خصومها من المناوئين لقرارات مؤتمر الصومام بدءا من آواخر1956إلى ربيع1957، من أمثال علي محساس المدعوم من بن بلة والذي كان يشرف على قاعدة طرابلس وتونس وكذا مجموعة المشوشين من الأوراسيين– عباس لغرور، وعبد الله تجاني، ولزهر شريط–.

ويبدو أن لجنة التنسيق في أثناء مسيرتها هذه لأجل تصفية وإعادة تقويم الوضع بالنسبة للقواعد الخلفية للثورة وجدة نفسها تمتلك جيش ثاني خارج التراب الوطني، تشكل من وحدات الولايات الماكثة عند الحدود وثلة من الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي فضلا عن حركة التجنيد التي قامت بها فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالأراضي المغربية والتونسية في صفوف اللاجئين الجزائريين والمقيمين منهم [6].

ويبدو للمتتبع أيضا أن بصمات كريم بلقاسم في هذا الميدان بدت جد واضحة فيما يتعلق بإنشاء جيش نظامي خارج التراب الوطني، فالشواهد على ذلك هي كثيرة و تؤسس لذلك وما المشروع الذي تقدم به الرائد أيدير مولود حول ذات الموضوع إلا دليلا على ذلك[7].

وبالتركيز على تتبع عملية الإمداد نحو الداخل، ومقارنة ما كانت تمتلكه الثورة من أسلحة بالخارج قد يتبين للملاحظ أن اهتمامات قادة الثورة حينها سرعا نما توجهت صوب استحداث جيش نظامي آخر موازي لجيش التحرير بالداخل،بعد أن سمحت لهم الظروف بذلك، وهم إذ فعلوا ذلك مضطرين فإنهم لم يعلنوا البتة في أدبيات الثورة خلال اجتماعات الحكومة المؤقتة أو المجلس الوطني تخليهم عن دعم الثورة بالداخل،لكن كان يكفي والحالة هذه الإشارة إلى الحاجز المكهرب الذي أقامته فرنسا وسياسة التطويق الحدودي التي أخذت تعزز بداية من صيف سنة1958، ببناء سد مكهرب ثاني خط شال على طول الحدود الشرقية للجزائر لتبرير الأداء السلبي في هذا الميدان.

لقد جاء تنظيم الذي استحدثته لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها في 04 من شهر أفريل

سنة 1958، كحل فرضته مستجدات الثورة على طول الحدود الشرقية والغربية للجزائر، علاوة على ذلك فإنه جاء كاستجابة جزئية من قيادة الثورة بالخارج لقادة الداخل المتذمرين من خروج القيادة المركزية للثورة وانقطاع الاتصالات وعمليات الإمداد بالسلاح، يضاف إلى ذلك فإن العديد من الولايات كانت تطالب بعودة وحداتها الماكثة على طول الحدود الشرقية أو الغربية للجزائر[8]، فالولاية الأولى كانت تمتلك28 % من تلك الوحدات و القاعدة الشرقية نسبة 07% والولايتين الثالثة والرابعة كان لديهما نسبة 10% أما الولاية الثانية فهي التي كان لديها الجزء الأكبر من وحداتها على الجبهة الشرقية بنسبة 45%،لأجل ذلك جاء هذا التنظيم كاستجابة ملحة لتمثيل جل الولايات، التي كانت متذمرة من قادة الثورة بالخارج الذين كانوا في نظرها مقصرين تجاه عمليات الإمداد بالسلاح ، والظاهر أن حالة التطويق التي فرضتها إدارة الاحتلال ، ونفاذ السلاح والعتاد ضاعف من حالة التذمر بين قادة الثورة بين الخارج والداخل إلى درجة أن هذا الأخير أخذ يتهم في قيادة الثورة بالخارج بحجز جنود قوافل السلاح التي كلفت بجلب السلاح من الخارج[9]، بعد أن ضاقت بها السبل أمام سياسة التطويق الحدودي [10].

2- جهود قيادة الأركان بالجبهتين الشرقية والغربية في عمليات الإمداد:

تأسست إذا لجنة تنظيم العمليات العسكرية بفرعيها الشرقي التي كانت بقيادة العقيد محمدي السعيد، رفقة العقداء محمد العموري من الولاية الأولى وعمار بن عودة من الولاية الثانية وعمار بوقلاز من القاعدة الشرقية[11]، أما القسم الغربي فأسندت قيادته إلى العقيد هواري بومدين من الولاية الخامسة التي كان يدير في شؤونها انطلاقا من وجدة بالأراضي المغربية، والعقيد صادق دهيلس. خلال عملية التأسيس حاول كريم إسناد قيادة القسم الغربي للجنة للعقيد سليمان دهيلس الملقب ب :صادق، لكنه تراجع أمام الرفض القاطع الذي عبر عنه بوصوف وقبل بتنازل دهيلس لبومدين عن قيادة لجنة العمليات بالجبهة الغربية.[12]

لعبت لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الغربية منذ تأسيسها في أفريل 1958، دور بارزا في ميدان إعادة تنظيم وحدات جيش التحرير التي كانت رابضة على الحدود الغربية حيث قامت بتقسيم تواجدها بالأراضي المغربية إلى قسمين وكل قسم جزأته إلى ثلاث نواحي

وركزت على توحيد صفوف جنود جيش التحرير الوطني وربط التنسيق مع الولاية الخامسة كما أسست مجموعة من المراكز والمدارس[13]، وطورت مصالح الإمداد والاتصالات التي ورثها بومدين عن سلفه العقيد بوصوف ، من جهة أخرى عملت على تعزيز الكفاح المسلح عبر الجبهة الغربية بتأسيس مجموعة من المراكز مستحدثة بذلك هيكلا جديد لجيش شبه احترافي، ومن بين هذه المراكز:[14]

– مركز العربي بن مهيدي: شكل مقر للمنطقة الشمالية من الجبهة الغربية.

– مركز الخميسات تم تأسيسه سنة1957،ثم شهد تطور مع ميلاد لجنة العمليات العسكرية وهو يقع بين مدينة مكناس والرباط المغربيتين ، تمكن من تكوين400جندي في مختلف الأسلحة، تحول بعد ذلك إلى مركز لإيواء أبناء الشهداء.

– مركز بركان: يقع على بعد 15كلم بين جبال تافوغالت، تم تأسيسه سنة1959،كون أكثر من 1500جندي.

– مركز بوعرفة : شكل مقر قيادة المنطقة الجنوبية من الجبهة الغربية

– مركز كبداني: يعتبر من أهم المراكز الذي طورتها لجنة العمليات، يقع قرب مدينة الناظور، خصص لتكوين المحافظين السياسيين، التكوين العسكري، صناعة المتفجرات، استقبال الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، استطاع تكوين4000جندي.

– مركز وجدة: يعتبر من أهم المراكز التي خصصت للتموين حيث كان يضم مصنع لخياطة البزات العسكرية ويحتوي على مستشفى بسعة 100سرير ومدرسة لتكوين الممرضين ومركزا للتموين بالأدوية.

– مركز فقيق: وهو من بين المراكز الرئيسية للتموين وتخزين الأسلحة ومن ثمة إمداد الداخل بها بالجنوب الغربي للولاية الخامسة، عبر أدرار وتندوف.

ساهمت هذه المراكز في إعادة تنظيم شؤون جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية وأرست قواعد الانضباط في صفوف المجاهدين بحيث صقلوا على الولاء للقائد العسكري وليس للقبيلة أو العشيرة،وغدت تلك الوحدات تشكل أشبه ما يكون جيشا شبه احترافيا[15].

إن ما يهمنا في موضوع هذه الدراسة هو مساهمتها في إمداد الداخل بالسلاح وتعزيز الكفاح المسلح وهو الهدف الذي لأجله استحدثت هاته اللجنة، غير أن الوثائق الرسمية للثورة في هذا الميدان شحيحة جدا، وعلى الرغم من اطلاعنا على كل الوثائق التي كان يتم عرضها على المجلس الوطني للثورة ، وإذا اعتبرنا جدلا أن اجتماع العقداء العشر كان بمثابة اجتماع تمهيدي لدورة طرابلس الأولى للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر1959، وجانفي1960، فإنه خلال الاجتماع السابق الذكر لم يقدم العقيد هواري بومدين باعتباره قائد لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية معلومات إلا ما تعلق بتنظيم شؤون الوحدات التي كانت رابضة بالجبهة الغربية.[16]

من جهة أخرى فإن كريم بلقاسم بصفته وزير القوات المسلحة أشار في خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في 17ديسمبر1959، إلى 18/01/1960، أشار إلى بعض النتائج الايجابية التي حققتها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية حيث تمكنت من إرسال خمس05 وحدات نحو الداخل، اثنتان صوب الولاية الخامسة واثنتان أخريان نحو الولاية الرابعة والوحدة الأخيرة اتجهت صوب الولاية السادسة، لكن كريم لم يشر بدقة إلى تاريخ دخول هذه الوحدات ولا عددها وعدتها[17].

ورثة لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية الكثير من المراكز والوسائل التي كان قد استحدثها العقيد بوصوف، ومن بين هذه الوسائل المتعلقة بإمداد الداخل بالسلاح طرق وشبكات تهريب السلاح نحو الداخل بالاستعانة بالجزائريين المترددين على الأراضي المغربية في إطار الحركة التجارية عبر المنافذ الرسمية بواسطة شاحنات نقل البضائع التي عادة ما كانت تموه وتشحن كميات من الأسلحة، وذلك بالاعتماد على الخط الرابط بين وجدة ومغنية ومنه يوزع السلاح عبر تراب الولاية الخامسة وبقية الولايات وبالرغم من المخاطر التي كانت تحدق بتلك القوافل إلا أن العملية استمرت إلى غاية تفطن إدارة الاحتلال لهذه الشبكات خلال سنة1960.

كما استغلت أيضا شبكات تهريب الأسلحة التي أخذت تشرف عليها لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية بداية من سنة 1958، استغلت التجار الحرفيين الذين كانوا يصنعون

الأواني الفخارية في المغرب ويصدرونها نحو الجزائر حيث كان البعض يقوم بتخزين الأسلحة بداخل هاته الأواني ثم تحمل لتنقل عبر خط السكك الحديدية الرابط بين وجدة ووهران، ومع اشتداد الرقابة الاستعمارية على الخطوط الرسمية الرابطة بين الجزائر والمغرب اتجهت جهود ذات اللجنة السابقة الذكر إلى الانعطاف نحو أقصى الجنوب الغربي[18] للجزائر عبر بشار كمحطة عبور نحو الولايات السادسة وشمال الولاية الخامسة مرور بالولاية الرابعة،ثم استغل قادة لجنة تنظيم العمليات العسكرية الحركة التجارية لسكان الجنوب الكبير انطلاقا من أدرار على طول جبهة مالي نيجر، موريتانيا حيث كان يتم تخزين الأسلحة في خزانات الوقود لشاحنات تجار التي كانت تتجه من أدرار صوب رقان،هذه العملية لعبت فيها شخصيات من قبائل التوراق دور رئيس كالحاج أقاسم حمادي في مد شبكة تهريب الأسلحة بين مالي ونيجر والجزائر عبر رحلتين من كل شهر[19].

لم تتوقف جهود لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية عند هذا الحد بل ثمنتها لاحقا هيئة الأركان العامة باستغلال السمعة العالمية التي كان يحظى بها المناضل التحرري فرانز فانون[20] خاصة في القارة السمراء، لأجل جند لمد صدى الثورة في إفريقيا الغربية معية المجاهد الرائد فرحات الطيب المدعو زكريا، جهود انتهت بمد أواصل الصداقة بين كبار المسئولين في مالي والنيجر وتم التعرف على كبار شيوخ القبائل على طول الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجرية مكنت من استحداث قواعد خلفية للثورة في منطقة فاو على الحدود الجزائرية النيجرية[21]، ومنه حققت الثورة على طول الحدود الغربية من الشمال إلى منطقة فاو النيجرية حزاما إمداد لدعم الكفاح المسلح بالداخل،بالرغم من أن هذا المسعى الأخير جاء جد متأخر[22].

ويبدو أن الحركية التي ميزت نشاط لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية ساهمت في إعطاء الكفاح المسلح بالولاية الخامسة على الخصوص فاعلية وديناميكية كانتا كفيلتين بانتعاش الثورة بالداخل كما ساهمت أيضا في بداية التركيز الفعلي لاهتمام العسكريين الفرنسيين بالولاية الخامسة واعتبارها معقلا خطيرا للثوار في ظل الحركية التي ميزت قوافل الإمداد بالسلاح عبر الحدود الغربية، وهو الأمر الذي يفسر الانتعاش

الحقيقي للولاية الخامسة في ميدان العمل المسلح عبر المعارك التي كانت تندلع في مناطقها الثمانية[23] ، كما عززت من تواجد الثورة بأقصى الجنوب الغربي في وقت أخذت إدارة الاحتلال تحضر عمليا لفصل الصحراء الجزائرية عن الشمال،وهو ما جعلها تتصدر في تقديرنا قائمة برنامج شال لتطويق الثورة بداية من فيفري1959 .

خلافا لما قامت به لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الغربية فإن لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية، بقيادة العقيد محمدي السعيد والعقداء عمار بن عودة، محمد العموري عمار بوقلاز سرعا نما تعثرت مهمتها في هذا الميدان وآل التنظيم برمته إلى الانحلال بداية من أوت1958[24] ، فلم يتمكن من إمداد الولايات بالسلاح ولا تنسيق العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية بما يسمح لتخفيف الضغط عن الداخل،فلقد كان كل مسئول في قيادة العمليات نصيرا لمنطقته التي كانت تدين له بالولاء ويرى في وجود قيادة مركزية للجيش تهديد ونسف لنفوذه، لقد كانت كل فرق من وحدات جيش التحرير بالجبهة الشرقية لا تعترف إلا بالولاء لمسئوليها من الولاية الأصلية التي كانت تابعة لها[25].

لقد عجز مسئولو لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية على صقل و تنظيم وحدات جيش التحرير الوطني في إطار جيش وطني كلاسيكي، فلا هم تخلوا عن انتماءاتهم الجهوية، بما أن سلطة كريم كانت حاضرة كوزير للقوات المسلحة وكعنيد لمنافسيه بن طوبال وبوصوف ولا مسئولي الوحدات التابعة للولايات تخلصوا من ولائهم لقادتهم الميدانيين بالداخل، فالعصبية والقبلية كانت تستعر عندما تحين ساعة توزيع السلاح[26] ، لأجل ذلك آل هذا التنظيم نحو الفشل وانتهى إلى التحلل بعد ما أن قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في09 سبتمبر1958[27] حل لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية ومعاقبة مسئوليها[28] .

3- تداعيات فشل قيادة الأركان تنظيم في ميدان إمداد:

تضاعف تذمر قادة الداخل على الخصوص مناطق الولايات الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية من الوضعية التي انتهت إليها أوضاع الثورة بالداخل،كما تضاعف هذا التذمر أيضا بعد أن أحكم الخناق على الداخل اثر إقدام إدارة الاحتلال على تعزيز تطويق

الحدود الشرقية بخط شال بداية من صيف 1958، تذمر زاد من وطء الخسائر الكبرى التي كانت تسجل في صفوف جيش التحرير الوطني بالداخل في حيز واسع ووقت قصير،لقد جاء تقرير العقيد أوعمران مسئول دائرة التسليح والتموين العام المقدم للجنة التنسيق والتنفيذ في 08جويلية1958، كنداء استغاثة غير مباشرة من قادة الثورة بالداخل على لسان أوعمران بغية تدارك الوضع، حيث فقدت وحدات جيش التحرير الوطني بالداخل خلال فترة شهرين 6000شهيد بناحية بوشقوف لوحدها في الولاية الثانية[29]، وغدت الأسلحة التي تم إدخالها خلال سنة 1957، غير ذات فاعلية بعد أن افتقدت للإصلاح وتجديد الذخيرة التي نفذت بسبب التطويق المحكم للحدود الذي انتهجته إدارة الاحتلال بداية من صيف1958، ليضاف إلى هذه المأساة التي أصبح يعيشها الداخل نزيف خطير أصاب هياكل الولايات التي لم تتمكن من تعويض الإطارات التي استشهدت ، فلا الوضع بالداخل كان يسمح للقادة أن يعززوا هياكل الثورة بالإطارات ولا الجماهير الشعبية كانت مؤهلة لتقديم الدعم بعد أن رمى بها القمع الاستعماري في غياهب الفزع والحذر من جديد[30].

ومن دون الخوض في الخلفيات التي واكبت كتابة هذا التقرير من طرف عمر أوعمران[31]، فإننا يمكن أن نفترض أن هذا التقرير قد يكون استعراضه جاء جد متقدم بالنسبة لبداية نشاط لجنتي تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الشرقية والغربية، منذ شهر أفريل 1958، إلى جويلية من نفس السنة أي فترة ثلاثة أشهر، وهي فترة تبدو غير كافية لتقويم الوضعية التي كانت عليها وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية والغربية[32] ، علاوة على ذلك فإن وحدات جيش التحرير بالجبهة الشرقية أشربت الأمرين بداية من جانفي1958، وخلال فترة أربع أشهر شهدت نزيفا خطيرا في افتقادها لجنود جيش التحرير الوطني بناحية سوق أهراس حيث فقدت 4000 شهيد و600 جريح تم أسره من طرف قوات الاحتلال[33].

وعليه والحالة هذه فإن قرار لجنة التنسيق والتنفيذ القاضي باستحداث لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهتين الشرقية والغربية في أفريل 1958، لم يحسم في مسألة الصراع بين الخارج والداخل خصوصا وأن هذا الأخير ظل متذمرا من سياسة التخلي التي بدت في نظره تطبقها قيادة الثورة بالخارج تجاه الداخل، فالتنظيم السابق الذكر لم يحقق الهدف

الذي سطرته له لجنة التنسيق والتنفيذ إمداد الولايات ، لأجل ذلك راح قادة الداخل يطالبون بعودة وحداتهم التي أدمجت في وحدات جيش الحدود وشجبوا وجود مسئولي الولايات على رأس هذا التنظيم وهو ما كان في اعتقادهم يشكل تناقض مع أولويات الكفاح المسلح التي تستدعي وجود قادة الولايات بالداخل، كما استنكروا الفشل الذريع الذي انتهت إليه لجنة تنظيم العمليات العسكرية في ميدان إمداد الداخل بالسلاح بحيث لم تتمكن من تمريره لأي ولاية[34].

وبالرغم من المحاولات الترقيعية التي انتهجتها الحكومة المؤقتة خلال ظهورها حيث استحدثت وزارة التسليح والتموين العام وأسندت قيادتها إلى العقيد محمود شريف[35]،بعد أن ورثت نفس المهام التي كانت على عاتق دائرة التسليح والتموين العام على عهد أوعمران، ثم قامت مع مطلع شهر أكتوبر 1958 بحل التنظيمين السابقين الذكر واستبدلتهما بقيادتين أركان شرقية بقيادة العقيد محمدي السعيد، وغربية بقيادة العقيد هواري بومدين، على الرغم من ذلك فإن وضعية الإمداد لم تشهد تحسن بالداخل بل بالعكس من ذلك فإن الوضع ازداد سوء، ويكفي للتدليل على ذلك الاستعانة بالشواهد التي أقرها مسئولو الثورة بالخارج ففي تقرير عسكري وجهه العقيد محمود الشريف إلى لخضر بن طوبال بتاريخ 02سبتمبر1959[36]، تم استعراضه في جلسات المجلس الوطني للثورة بطرابلس في دورة17ديسمبر1959/18جانفي1960، لتقيم حصيلة النشاط العسكري للثورة خلال ذات الفترة السابقة الذكر، وعمليات الإمداد التي حققتها دائرة التسليح والتموين العام ثم وزارة التسليح والتموين العام في فترتي العقيد أوعمران مارس1957، سبتمبر1958، ثم العقيد محمود شريف سبتمبر1958، إلى شهر أوت1959، فإن ذات التقرير قام بحصر مجموع مختلف أنواع الأسلحة والذخيرة التي كانت بحوزة الثورة في الخارج بالمخازن التونسية والليبية والمصرية، فضلا عن ما تم حجزه ومصادرته من طرف السلطات التونسية[37]، دون الإشارة إلى المخازن المتواجدة بالجبهة الغربية بالأراضي المغربية، كما أشار إلى الكمية التي تم إرسالها إلى الولايات طيلة سنتين ونصف أي من مارس 1957الى أوت1959، فإن الفارق كان رهيب بين ما كانت تمتلكه الثورة بالخارج من مختلف الأسلحة والعتاد وما تم إرساله فعليا إلى الداخل[38].

لقد غدا الأمر واضحا فيما يبدو لنا من خلال النصوص والشواهد المتوفرة بخصوص إستراتيجية التسليح التي انتهجتها الثورة بالخارج وطريقة تعاملها مع الداخل في هذا الميدان،أن التوجه المركزي لقادة الثورة غدا مع نهاية سنة 1958، إلى نهاية سنة1961، كما سنرى لاحقا بعد أن تم غلق الحدود على الجبهتين،غدا يسير نحو تشكيل جيش عصري معزز بأسلحة حديثة ومتنوعة بالجبهتين الشرقية والغربية موازي لجيش التحرير الوطني بالداخل، وهي بذلك أي قيادة الثورة بالخارج كانت ترى في هذه الإستراتيجية الحل الأمثل للحيلولة دون وقوع الثورة في حالة الشتات التي كانت عليها وحدات الولايات بالحدود والمجموعات المشوشة بالداخل، شكلت هذه الإستراتيجية حلا ترقيعي أراد به كريم التستر على الإخفاق العسكري الذي سجلته وزارته منذ سبتمبر 1958، في ميدان مواجهة السدود وإمداد الداخل وإرساء قواعد الانضباط والصرامة في صفوف وحدات جيش الحدود، كانت مراوغة من كريم على خصومه في الحكومة المؤقتة لأجل ذلك تبنى المشروع الذي قدمه له مدير ديوانه الرائد إيدير مولود في صيف 1958، وعليه فإن الداخل لم يكن من أولى الأولويات في اهتمامات الخارج،وهكذا سيضل الوضع لاحقا مع هيئة الأركان التي سوف تسعى لانتهاج أسلوب المواراة على إخفاقها العسكري في ميدان إمداد الداخل وستركز على ضرورة تطهير الوضع بالحدود لينتهي بها المطاف إلى اعتبار جيش الحدود ضرورة حيوية وضمان لاستمرار الثورة في حال فشلها بالداخل[39].

والظاهر أن حظ الداخل من عمليات الإمداد كان يتعثر في الكثير من الأحيان مع ظهور مستجد على الساحتين الفرنسية والجزائرية على حد سواء،ففي الوقت الذي استحدثت الحكومة المؤقتة وزارة التسليح والتموين العام،كان الطرف الفرنسي يحضر لتطبيق إستراتيجية جديدة لتطويق الثورة ،غير أن ذلك لا يجعلنا نعلق تحليلنا على لعبة الحظ فالمسؤوليات كانت واضحة والظروف التي حالت دون تحقيق الهدف أي الإمداد نحو الداخل كانت أيضا جلية، وعليه فإن مسؤولية قادة الثورة بالخارج كانت واضحة، لقد غدا هؤلاء أو بالأحرى كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة في وضع حرج بالنظر إلى عدم استغلاله للفرص، ففي صيف 1958،ومع البدء في بناء خط شال على طول الجبهة الشرقية،كانت لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالذات الجبهة تسير نحو التحلل بين

مجموعة الأوراس النمامشة والقاعدة الشرقية والولاية الثانية ،وانشغل بذلك قادة الثورة بمعاقبة مسئولي التنظيم بطريقة لم تزد إلا في تعفن الأوضاع ،ليضاف إلى هذا الوضع المتردي مغامرة الرائد إيدير[40] مولود مدير ديوان وزارة القوات المسلحة بدعم من كريم بلقاسم قصد صهر وحدات جيش التحرير الوطني[41] الرابضة على الحدود لترقيتها وجعلها جيش احترافي ، بالتعويل على الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي مع الإبقاء على رتبهم الأصلية [42]، مغامرة ضاعفت من تعفن الأوضاع بالقواعد الخلفية للثورة بشكل رهيب لتضيف إلى الداخل معانات مواجهة سياسة التطويق الحدودي والاختناق من عدم إمداده بالسلاح[43].

وعليه فإن الإخفاق الذي سجله تنظيم لجنة العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية على الخصوص في مجال تنظيم وحدات جيش التحرير الرابضة بالحدود الشرقية،ساهم في التورية على الإخفاق الذي سجلته قيادة الثورة بالخارج تجاه الداخل، في ميدان الإمداد بالسلاح وهي المهمة التي استحدث لأجلها هذا التنظيم،بعد تورط مسئولي هذا التنظيم في الصراعات القبلية والجهوية التي بددت قوى الثورة وتركت جيش الاحتلال يضاعف من سياسة التطويق الحدودي على الجبهتين باستحداث خط شال، كما كرس هذا الإخفاق بداية تراجع قوة كريم بلقاسم كوزير للقوات المسلحة وصعود نجم نخبة عسكرية جديدة عول عليها كل من بوصوف وبن طوبا ل لتقويض ما تبقى من سلطة الكريم بلقا سم على الثورة وإزاحته.

من جهة أخرى فإن تطور الإستراتيجية العسكرية الفرنسية في مجال سياسة التطويق الحدودي ساهمت في تكريس هذا الإخفاق، الذي استغلته هيئة الأركان لاحقا في التركيز على ضرورة تنظيم شؤون وحدات الجيش الرابضة بالجبهتين الشرقية والغربية، طيلة الفترة الواقعة بين فيفري1960/ أوت1961، لتجعل منها جيشا عصريا يشكل قوة رادعة ورهانا قويا يحفظ المشروع الثوري برمته من مغبة الانزلاق أثناء المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

ـ الهوامش:

1– م .و.للأرشيف:و.م.ث.ج: دورة 17 ديسمبر1959/18جانفي1960، تقرير عبد الحميد مهري عن نشاط لجنة التنسيق الأولى أوت1957/ سبتمبر1958،علبة مصورة رقم:C02

2 - Mohamed Harbi: Mohamed Harbi: Lés Archives de L révolution Algérienne ;E:jeune afrique Paris; 1981

3- GILBERT MEYNIER: Histoire Intérieure DU F,L,N 1954_1962 E CASBAH ALGER 2003;P:308

4 –Mohamed Harbi:: Lés Archives de L révolution Algérienne ;E:jeune afrique Paris; 1981,p183

5 – و.م.ث.ج، دورة17/ديسمبر1959/18جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، علبة مصورة رقم:C04

6- حول الدور الذي قامت به فيدرالية الجبهة في تونس والمغرب انظر: أحمد مسعود سيد علي : الثورة الجزائرية التطور السياسي والتنظيمي من خلال محاضر مجلسها المنعقد بطرابلس من 09/ 27 أوت1961، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص:12/14

7– حول هذا المشروع وتداعياته انظر:

Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P:232 et GILBER MeYNIER:OPCIT;P:315

8– على سبيل المثال كانت الولاية الثانية تطالب بعودة وحداتها التي كانت قد كلفت بجلب السلاح من الحدود الشرقية بعد أن ضاقت عليها السبل اثر عمليات شال الكبرى في صيف1959، وحدات قدرت وفق على كافي ب:3000مجاهد انظر: رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة 17،نوفمبر1959،في مذكرات علي كافي::مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946/1962،دار القصبة الجزائر1999 ص:317_319.

9– نفسه:ص:317

10- GILBER MeYNIER:OPCIT;P:312

11 – محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر1942/1992،ج:2،دار هومة ، الجزائر2000 ،ص :140

12- HAMDANI Amar: KRIM BeLkacem Le lion des dejbels;E:Bouchene;Alger;1993;P:211/2121

13 و.م.ث.ج، دورة17/ديسمبر1959/18جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة،علبة مصورة رقم:C04

14 MOHAMED GUENTARI: organisation politico- administrative et militaire de la révolution algerienne;E:O.P.U;P:648

15- GILBER MeYNIER:OPCIT;P311;et Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P:2111

16- شاوش حباسي: من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع العقداء 11 أوت إلى16 ديسمبر 1959، القسم الثاني، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة الجزائر2002، ص692/693

17 و.م.ث.ج، دورة 17/ديسمبر1959/18جانفي 1960، تقرير كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة،علبة مصورة رقم:C04

18- حفظ الله بوبكر : التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية 1954/1962، رسالة دكتوراه كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ،جامعة وهران، ص:276

19– محمد قنطاري:إستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية،في دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر1998،ص:180/181

20- لقد اقترح بعض المؤتمرين في دورة أوت1961، بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية إعطاء العضوية لفرانتز فانون ضمن المجلس الوطني بالنظر إلى جهوده الكبيرة التي بذلها في دعم الثورة، لكن بن خدة رفض ذلك بحجة فتح باب عضوية المجلس الوطني لكل الذين ساهموا وهو الأمر الذي بدا غير معقول لدى المؤتمرين وجعلهم يرفضون اقتراح الرائد عز الدين بضم فرانتز فانون إلى المجلس الوطني، انظر:و.م.و.ث.ج، دورة أوت 09/ 27/أوت1961، جلسة 1961/08/24، مداخلة الرائد عز الدين والسيد بن يوسف بن خدة. علبة مصورة رقم :C022

21– محمد قنطاري: إستراتيجية السياسية الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية، نفس المرجع السابق ص:183

22– انظر الفصل الخاص بالنشاط الدبلوماسي للثورة في الباب الثاني من الدراسة.

23– العقيد لطفي: الثورة في ولاية وهران أطوارها العظيمة وانجازاتها الخالدة، المجاهد /ماي1959.

24 –FRAHAT Abbas: Autopsie d une guerre;OPCIT P:246;et PIERRE Miquel: La guerre Dalgerie;E:fayard ;paris:1995;P:3773/374

25- Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P 210

26 -GILBER MeYNIER:OPCIT;P312

وانظر محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر1942/1962،نفس المرجع السابق:140

27 -Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P 211

28– لقد أقدمت لجنة التنسيق والتنفيذ على معاقبة مسئولي لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية عقوبات متفاوت اتسمت بالجهوية والمحاباة مع أنصار كريم بلقاسم فمحمدي السعيد لم تتم إنزال رتبته وجمدت مهامه لمدة شهر يقضياه في القاهرة، العقيد عمار بوقلاز أنزلت رتبته إلى جندي وأحيل للإقامة في العراق مع تجميد لنشاطه، العقيد عمار بن عودة علق نشاطه لمدة ثلاثة أشهر يقضيها في سورية، العقيد محمد العموري أنزلت رتبته إلى رائد وحددت إقامته نحو القاهرة بعد أن منع من أي نشاط، كانت العقوبات غير عادلة وشكلت بذلك محنة أضيفت إلى فتنة الأوراس الكبرى التي اندلعت بعد وفاة بن بولعيد ضاعفت من حركة تذمر قادة الداخل نحو الخارج لتتوج لاحقا فيما عرف بمؤامرة العقيد العموري في نهاية نوفمبر1958حول تفاصيل هذه القضية انظر: محمد حربي مؤامرة العموري مجلة نقد الجزائر 2001، وعلي كافي :مصدر سابق ص:216/217/218/219، والطاهر سعيداني مذكرات: مصدر سابق ص:191/193، محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر: مرجع سابق ص:141/142 ، ومذكرات الرائد مصطفى مراردة: شهادات ومواقف... نفس المصدر السابق: ص:102/103، محمد عباس: ثوار عظماء.... مرجع سابق:ص:228وانظر:

GILBER MeYNIER:OPCIT;P417/418/419/420/421

29 –شكلت منطقة بوشقوف قبل بناء خط موريس في جوان1957، منفذا لتغلغل قوافل السلاح التي كانت تمون في الجبهة الشرقية بما كانت تجلبه من سلاح من مصلحة التسليح والتموين العام في تونس عبر المنطقة الشمالية الشرقية للحدود الجزائرية التونسية، تجنبا للملاحقة والمطاردة للقوات الاستعمارية لتعبر نحو كوندي سمندو وعزابة بأراضي الولاية الثانية، ومنه نحو القبائل الصغرى بالولاية الثالثة، وعلى الرغم من ذلك فإن الكثير من هذه القوافل كان تلك تلقى مواجهة من طرف قوات الاحتلال وتدخل في معارك كلفتها الكثير، كمعارك جبل دباغ في 01/03/1957، ومعركة أم النحل بمليلية في أفريل1957، ومعركة جمعة بني ورتيلان ومعركة بوقاعة ، حول هذه القوافل انظر: محمد العربي عراس: الثورة المسلحة 1954/1962، معارك في الطريق إلى الولاية الثالثة، مجلة أول نوفمبر أفريل1975، ص:27/30

30- انظر تقرير العقيد عمر أوعمران الموجه إلى لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 08/07/1958،في :

Mohamed Harbi: Lés Archives de L révolution Algérienne;OPCIT:P:189

31- GILBER MeYNIER:OPCIT;P:3133

32- شكلت هذه القضية أي مسألة إعادة تقويم وضعية وحدات جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية والشرقية، الذريعة الوحيدة التي كانت تحاجج بها هيئة الأركان العامة المؤتمرين لاحقا في المجلس الوطني للثورة في دورة أوت1961، بالنسبة لعدم امتثالها لأوامر الحكومة المؤقتة الداعية إلى دخول كل إطارات جيش التحرير الوطني قبل تاريخ 31 مارس1960، كما تقرر خلال اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس ديسمبر1959/جانفي1960،

انظـر:و.م.و.ث.ج: دورة 09/27/1961، جلـسات 17/18/19/20/21/22، أوت1961، علـب مـصورة رقـم: C020/C021/C022.

33- GUY PERVILLE:ATLS de La Gurre D algerie;OPCIT;P:35.

34- انظر رسالة الولاية الثانية إلى الحكومة المؤقتة بتاريخ 19 أكتوبر1958، في علي كافي: مذكرات..... : نفس المصدر السابق: ص:306،305

35- عمران عمراني: التسليح أثناء الثورة : نفس المرجع السابق :ص:100

36- و.م.و.ث.ج. دورة 17ديسمبر1959/18جانفي1960،تقرير محمود الشريف، علبة مصورة رقم:C006 .

37- أشار محمود الشريف في تقريره السابق الذكر أن السلطات التونسية كانت تحتجز لديها كميات هائلة تمتلكها الثورة، حوالي 7000، بندقية أسورة، 1600 بندقية رشاشة، و07 ملايين خرطوشة مختلفة الأعيرة، و6000 من المتفجرات، انظر: و.م.و.ث.ج. دورة 17ديسمبر1959/18جانفي1960، تقرير محمود الشريف، علبة مصورة رقم: C006.

38- انظر جداول يبين مختلف الأسلحة والذخيرة التي كانت تمتلكها الثورة بالخارج وما تم إرساله إلى الداخل منذمارس1957، إلى أوت1959 في : و.م.و.ث.ج. دورة 17 ديسمبر1959/18جانفي1960، علبة مصورة رقم:C015

39- انظر:و.م.و.ث.ج:دورة 09/27/1961، جلسة 17/أوت1961، مداخلة الرائد سليمان، علبة مصورة رقم:C020

40 - GILBER MeYNIER: OPCIT; P:313/314/315

41 –شكل مشروع الرائد إيدير مولود مدير ديوان وزارة القوات المسلحة الذي قدمه للحكومة المؤقتة في 19/07/1958، محاولة غير واقعية لم يراعى فيها خصوصيات الوحدات التي كانت تابعة للولايات بالداخل، حيث حدد عدد أفراد جيش التحرير الوطني 160000، جندي منهم 5000ضابط، و1600 ضابط صف، و25000عريف وفي جميع مستويات الجيش يطبق الانضباط العسكري المعروف في صفوف الجيش الفرنسي، أما القادة المناضلون فكان ينوي تسريحهم لأنهم يشكلون منبع الفوضى، انظر: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص:196.

42– لقد عمقت مغامرة الرائد إيدير مولود حدة الأزمة في القواعد الخلفية للثورة وأضافت لها المزيد من المعانات بعد الفشل الذي شهد ته لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية مع العقيد محمدي سعيد كان فشل ذريع لكريم الذي غدا في نظر العديد من جنود جيش التحرير الوطني يرون فيه رمزا للجهوية والمحاباة سواء جاء التعيينات التي كان يسندها إلى عناصر من منطقة القبائل أو الترقيات، فضلا عن الصراع الذي وقع فيه الضباط المتخرجين من المدارس العسكرية العربية والمدارس العسكرية الفرنسية ومهما يكن من أمر فإن ما قام به كريم لم يقتصر على شخصه فقط بل طال حتى أولائك الذين شجبوا أفعاله وانتقدوا أداءه السيئ في هذا الميدان لكنهم في النهاية انتهجوا نهجه للسيطرة على الحكم، انظر: محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر مرجع سابق ص: 175/176/177/178، وانظر:

Mohamed Harbi: Le F.L.N;OPCIT;P227 et GILBER MeYNIER:OPCIT;P316/317 et:ZERGUINI MOHAMED:UNE VIE DE COMBAT ET DE LUTTE 1941/1962.T:01:E:ennhadha;Alger2000;P:108/110;et Bouhara;OPCIT;P:191206

43- انظر رسالة العقيد عميروش إلى وزير القوات المسلحة كريم بلقاسم 19/01/1959، في علي كافي، مرجع سابق،ص:408.